مجلة الدراسات المستقبلية جامعة سرت
Journal Of Future Studies Sirte University (JFSSU)
Source Homepage: https://journal.su.edu.ly/index.php/jfssu

دور الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي في مكافحة الإرهاب

د. عبد العظيم إسماعيل الأزرق
محاضر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ليبيا
aadem51@yahoo.com

الملخص:

تسعى هذه الورقة لتناول العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والسياسات التنموية وعلاقتها بظاهرة انتشار وتنامي التنظيمات الإرهابية وتهديدها للأمن والسلم في العالمين العربي والإسلامي وبشكل خاص في ليبيا، حيث تنطلق هذه الورقة من مقاربتها لهذه العلاقة من خلال دراسة جذور وأسباب ظهور الإرهاب وتناميه وتهديده لأمن واستقرار البلاد؛ وتتمحور هذه الأسباب في حالة الفقر والفساد اللذين يخفزان الإرهاب من خلال توظيفه لمعاناة الناس لتبرير العنف الموجه للسلطة، ومن ناحية أخرى تشكل حالة عدم الاستقرار والنزاعات ظروف مناسبة لظهور الإرهاب ونشاطه بشكل فاعل. وفي جزئية أخرى تُقدم هذه الورقة البعد الاقتصادي للأمن القومي ودوره في مكافحة الإرهاب والتصدي له وإزالة الأخطار التي تهدد أمن البلاد، ويتأتى ذلك من خلال تحقيق التنمية المستدامة وما يترتب عنها من تحسين حياة الأفراد والرفع من مستوى معيشتهم، ما يعزز من خضوعهم للقانون والسلطة ونبذهم للأفكار المتطرفة. وتخلص الدراسة إلى أن التنمية المستدامة والتي تشمل تحسين الاقتصاد وتطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات والرفع من مستوى معيشة الأفراد؛ كل هذه السياسات تساعد بلا شك في التصدي للإرهاب وتعمل على الحد من انتشاره وتقويض نشاطه وبالتالي حماية الأمن القومي من هذا الخطر .

الكلمات المفتاحية:
الأمن القومي، الإرهاب، التنمية المستدامة.

The role of economic dimensions of national security in combating terrorism

Abstract:

This paper seeks to address the relationship between the economic dimensions and development policies and their relationship to the phenomenon of the spread and growth of terrorist organizations and their threat to security and peace in the Arab and Islamic worlds, especially in Libya. This paper starts from its approach to this relationship by studying the roots and causes of the emergence of terrorism, its growth, and its threat to the security and stability of the country; these reasons revolve around poverty and corruption, which motivate terrorism by using people's suffering to justify violence directed at the authorities. On the other hand, instability and conflicts constitute suitable conditions for the emergence and effective activity of terrorism. In another part, this paper presents the economic dimension of national security and its role in combating and confronting terrorism and removing the dangers that threaten the country's security. This is achieved by achieving sustainable development and the resulting improvement of the lives of individuals and raising their standard of living, which enhances their submission to the law and authority and their rejection of ideas. Extreme. The study concludes that sustainable development, which includes improving the economy, developing infrastructure, improving services, and raising the standard of living of individuals; all of these policies undoubtedly help in confronting terrorism and work to limit its spread and undermine its activity, thus protecting national security from this danger.

Keywords:
national security, terrorism, sustainable development.

المقدمة

يمثل الإرهاب بكافة اشكاله وأنواعه خطراً كبيراً يحيق بأمن البلاد والمجتمع، وبشكل خاص الارهاب المتمثل في التنظيمات الإسلامية المتطرفة كتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية مؤخراً. حيث تظهر خطورة هذه التنظيمات في الأفكار الدينية التي تحملها وتبرر بها كافة اعمال العنف المسلح الموجه للسلطة الحاكمة والأجهزة الأمنية والعسكرية واحياناً لا يستثنى أحد، فيتم استهداف المجتمع ككل. هذه المخاطر الأمنية تمثل تحدي كبير امام السلطة الحاكمة والأجهزة الأمنية والعسكرية المناط بها مواجهتها وردعها لتحقيق الأمن والاستقرار.

إن خطر الإرهاب والتطرف هو تحدى مستمر يستهدف استقرار الدولة وأمن المواطنين والمقيمين فيها، ويهدد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ظاهرة عالمية تتجاوز الحدود والثقافات والأديان، وإن محاربته تستدعي تضافر كافة الجهود وعلى كل المستويات، فهي ليست حرباً عسكرية وحدها، لأن الإرهاب ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، ويتطلب كل جانب من هذه الأوجه أسلوباً خاصاً لمواجهته، ولذا فإن الجهود المبذولة للتصدي له ينبغي أن تستهدف كل مراحل وجوده. لا شك أن وجود استراتيجية عسكرية وشُرطية سليمة يشكل أهمية كبيرة في مكافحة الإرهاب، إلا ان هذه الإجراءات الأحادية ليست كافية، على المدى الطويل، فإذا أردنا هزيمة الإرهاب بشكل دائم وكامل، فيتعين التصدي له بشكل شامل، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والرفاه الاجتماعي.

ان التصدي لهذه التنظيمات المتطرفة لا يقتصر على الجوانب الأمنية وحدها بل يتعدى ذلك إلى الأبعاد والحلول الاقتصادية، التي تُسهم بشكل كبير في عجز قدرة هذه التنظيمات الارهابية، حيث يُعتبر الإرهاب العدو الأول للتنمية، فلا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي ولا رفاه اجتماعي بوجود هذه التنظيمات والأفكار المتطرفة، وبالمقابل لن يجد الارهاب فرصة لنجاحه وتواجده في المجتمعات التي تتوفر فيها مظاهر التنمية والرفاه الاجتماعي. إن غياب السياسات التنموية والاقتصادية الناجحة، تعتبر رافد مهم وركيزة يستند عليها الإرهاب الذي ينشأ في ظروف بيئة تتسم بتفشي الفقر والتخلف وعدم الاستقرار وضعف السلطة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ان التنظيمات الإرهابية تعمل على تهديد الأمن القومي وتشكل مصدر خطر للمجتمع وأداة لزعزعة امن واستقرار الدولة، وهذه الكيانات المتطرفة لا يمكن التصدي لها بالحلول الامنية والعسكرية وحدها، بل يتطلب الأمر إلى حلول ذات أبعاد اقتصادية تعمل على إضعاف تأثيره وتقييد فاعليته. وهذا الطرح يقودنا إلى صياغة **التساؤلات** التالية:

- هل يقتصر مكافحة الإرهاب في الخيارات الأمنية والعسكرية ام ان هناك خيارات أخرى يمكن اللجوء إليها للحد من فاعلية الإرهاب وشل قدراته؟
- إلى أي مدى يؤثر غياب التنمية وانتشار الفقر والتخلف وتردي الخدمات إلى تقبل أفكار الجماعات الإرهابية والانضمام إليها وتبرير ممارسة العنف ضد السلطة والمجتمع ككل؟
- كيف تؤثر السياسات التنموية الاقتصادية في التصدي للإرهاب والحد من نشاطه؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية ترى أن إنفاق الدولة على التنمية المستدامة ورفع دخل الأفراد وتطوير مشاريع التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ستحد بشكل كبير من نشاط الارهاب وتساهم في نجاح آليات التصدي له، وبالتالي تقليص نفوذه؛ وبالمقابل فإن خِلاف ذلك سيؤدي إلى تنامي الإرهاب وانتشاره.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية التصدي للتنظيمات الإرهابية ودراسة أفكارها وأدواتها لتأثيرها الكبير على العالمين العربي والإسلامي وبشكل خاص في ليبيا التي عانت لعدة سنوات من تواجد هذه الجماعات وسيطرتها في فترة ما على بعض المناطق، وما ترتب عنها من خسائر بشرية واقتصادية كبيرة ساهمت في تعميق الأزمات التي تعاني منها البلاد، وأدت إلى تعطيل مشاريع التنمية وتوقف عجلة الإنتاج وبشكل خاص في القطاع النفطي المورد الوحيد للبلاد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه القضية المهمة من خلال استخلاص النتائج من التجارب المتعددة في العالم وتقديم النصائح والمشورة لصانع القرار السياسي حتى يتسنى له اتخاذ القرارات السديدة التي تؤدي في النهاية إلى مكافحة التنظيمات الإرهابية وشل قدراتها.

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الورقة المنهج التحليلي لدراسة وتحليل هذه التنظيمات والأساليب المستخدمة لديها وآثارها المترتبة على وجودها، من خلال الاستعانة بالعديد من الدراسات والبحوث والمقالات المنشورة في المراكز المختصة بدراسة الإرهاب.

تعريفات الدراسة:

ثمة عدة أشكال وأنواع للإرهاب، ولكن ما يعنينا في هذا البحث هو الإرهاب المتمثل في التطرف الديني الذي يهدد أمن واستقرار البلاد، وقبل المضي قدماً في هذا البحث علينا وضع تعريفات موجزة للمحاور المستهدفة في هذا البحث وهي: الأمن القومي والإرهاب والتنمية المستدامة:

- **الأمن القومي** وهو الحفاظ على السيادة والاستقلال والحماية من الأخطار والتهديدات الخارجية والداخلية التي قد تؤثر على الوحدة الوطنية والاستقرار الداخلي، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- **الإرهاب** هو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من قبل أفراد أو مجموعات محلية أو خارجية لتحقيق هدف سياسي أو اجتماعي من خلال تخويف جمهور كبير أو محاولة إسقاط نظام الحكم.
- التنمية **المستدامة** هي نهج للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يهدف إلى تحقيق التنمية البشرية من خلال توظيف الموارد الطبيعية لتلبية حاجات الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت دور السياسات التنموية في مكافحة الإرهاب والتصدي له ومن بينها دراسة نُشرت في مجلة حل النزاعات للباحث بريان بورغان[1]، تحت عنوان (حول الرفاهية والإرهاب: سياسات الرعاية الاجتماعية والجذور السياسية والاقتصادية للإرهاب) ترى هذه الدراسة إنه بالرغم من أن الإرهاب مشكلة سياسية وليست مشكلة اقتصادية، إلا أن سوء السياسات الاقتصادية تؤثر في زيادة مظاهر الظلم وعدم المساواة في الدخل والفقر وسوء الخدمات وهو ما يؤدي بهؤلاء المضطهدين إلى رفع أصواتهم ضد السلطة الحاكمة وتبرير قبول أفكار الداعمين لهم. في حقيقة الأمر رغم كل الظروف البيئية التي قد يعانيها الإنسان في حياته، إلا أنه لا يمكن أبداً معها تبرير العمل الإرهابي، او تقبله، كما لا يمكن هزيمة الإرهاب في المستقبل ما لم يتم معالجة الظروف المسببة لانتشاره. وللمضي قدماً أكثر في هذه الدراسة، سيتم تناول الأسباب والجذور التي تقف وراء الإرهاب:

المبحث الأول: جذور وأسباب الإرهاب:

لا ريب أن هذه الجذور والأسباب التي سيتم عرضها ليست الوحيدة التي تقف خلف الإرهاب وتوسعه، إلا إنها تمثل عوامل رئيسية ومهمة ولا يمكن تجاهلها في مكافحة ومواجهة الإرهاب المتنامي في حجمه والمتطور في أداءه. هذه الورقة سنتناول الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي لها دور بارز في نشؤ الإرهاب وتزايد فاعليته ونشاطه.

المطلب الأول: الفقر والتخلف

ربما تكون العلاقة الأكثر وضوحًا بين السياسات الاجتماعية والإرهاب هي الفقر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتأثيرهما على سلوك الفرد ومواقفه تجاه السلطة السياسية. حيث تشير الكثير من الأبحاث المتطورة، إلى أن التنمية المستدامة وتحقيق مستويات عالية من الرفاه الاجتماعي، تعزز من فرضية الحد من انتشار الإرهاب وتوسعه. هذه السياسات التنموية والإصلاحية تقلل من الفقر وتباعته وهو ما يعني انخراط الأفراد في السياسة العامة للدولة وابتعادهم عن هذه التنظيمات المتطرفة. لا شك أن الفقر وانخفاض الدخل يحفزان الإرهاب من خلال التسبب في المعاناة والمظالم التي تؤدي بدورها إلى تغذية التطرف السياسي والإرهاب.

[1]) Burgoon, Brian. "On welfare and terror: Social welfare policies and political-economic roots of terrorism." Journal of conflict resolution 50.2 (2006): 176-203.

فالفقر والنمو البطيء في الاقتصاد قد يولدان مشاعر "الحرمان النسبي"، بحيث تعمل على تغذية الصراع وتزيد من مستويات العنف كما قد يؤدي الفقر أيضًا إلى إضعاف الدول والشرعية السياسية، مما يؤدي إلى توسيع نطاق الدعوة إلى الجماعات الإرهابية، على غرار حركة طالبان الأفغانية.

وفي سياق متصل، يؤكد الباحث الإيراني الفرنسي فرهاد خسروكافار أن ما يقرب من ثلث الشباب الأوروبي المتطرف الذين شاركوا في هجمات إرهابية داخل دولهم أو في مناطق النزاع في سوريا والعراق، ينحدرون من أوساط المهاجرين المحرومة اجتماعياً واقتصادياً، حيث يعاني عدد متزايد من المهاجرين الذكور من أصل مسلم من عدم كفاية مستوى التعليم ويعانون من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي[2].

وفي دراسة أخرى أجريت في سنة 2016، عن طريق بيانات مسح غالوب من 27 دولة نامية لدراسة خصائص الأفراد المتطرفين، وجدت هذه الدراسة أن الفرد المتطرف النموذجي: من المرجح أن يكون شابًا، وعاطلاً عن العمل، ويكافح من أجل تلبية احتياجاته، وغير متعلم نسبيًا، وليس متدينًا بشكل واضح، ولكنه أكثر استعدادًا للتضحية بحياته من أجل الأفكار والمعتقدات التي يؤمن بها[3].

كما أن هناك دراسة أخرى أجريت في سنة 2011، شملت 82 حالة من حالات الإرهاب المحلي في الولايات المتحدة بين عامي 2002 و2010، وجدت الدراسة أن المجندين كانوا صغارًا حيث بلغ متوسط أعمارهم بين (27 – 32) سنة، وقد أكملوا تعليمهم الثانوي، والعديد منهم التحقوا بالجامعات ولم يكملوا دراستهم، وكانت بداية رحلتهم نحو التطرف عبر الإنترنت[4].

إن الارتباط بين المعاناة الاقتصادية ودعم العنف السياسي هو ارتباط مباشر، فالفقر والتنمية يؤثران على الإرهاب من حيث انتشاره أو الحد منه. وتشير بعض الدراسات التي أجريت في مناطق كانت تشهد نزاعات وأعمال إرهابية، حيث أظهرت تلك النتائج أن الزيادة بنسبة 1 في المائة في المشاريع التنموية وسياسات الرفاهية تؤدي إلى انخفاض بنسبة 21 في المائة من الحوادث الإرهابية التي يرتكبها مواطنو الدولة في الفترة المقاسة (1996–2001)[5]. على سبيل المثال، فقد تراجع نفوذ ونشاط التنظيمات المتطرفة وانخفضت العمليات الإرهابية بشكل كبير في إندونيسيا مع السياسات التنموية التي أطلقتها الحكومة المركزية والحكومات المحلية في كافة أرجاء البلاد وبشكل أكثر تركيزاً في مناطق نفوذ الجماعة الإسلامية والمناطق المغذية للحركات المتطرفة. إضافة إلى تلك السياسات يعزو النجاح أيضا إلى الإجراءات الإصلاحية التي أجرتها الحكومة على الأجهزة الأمنية والقضائية والاستخباراتية.

أن الظروف الاجتماعية للبيئة التي ينشئ فيها الإنسان تؤثر بشكل كبير على تكوين أفكاره وعقيدته وشخصيته، وتشمل هذه الظروف البيئة المحيطة، فمحدودية فرص العمل، والفقر، وغيرها من الظروف المماثلة، بما فيها البيئة المنزلية السيئة، بحيث يمكن للأوضاع المنزلية المضطربة وغير المستقرة أن تدفع بالأفراد إلى إدارة ظهورهم لأسرهم، والبحث عن مجتمع داعم ذي قواعد أكثر تماسكًا، وفي هذا السياق نجد أن التنظيمات تلعب دوراً مهم من حيث تقديم الدعم المالي والنفسي وتقديم المساعدات للزواج والأسر وخلق روح التعاون والإثار فيما بين أفرادها وتكوين مجتمع مترابط يعزز من مشاعر الانتماء والاستعداد للتضحية في سبيل هذا المجتمع وتلك المعتقدات.

إن النشأة في فقر اقتصادي، وخاصة في البلدان التي قد تكون فرص العمل فيها محدودة بسبب التمييز، يمكن أن تجعل الأفراد في حاجة ماسة إلى العمل، مما يدفعهم للعمل في وظائف، بعضها ربما تكون منخفضة الأجر،

---

[2]) El Difraoui, Asiem. "Prevention of Extremism through International Cultural Relations: From Art Therapy to Cultural Hub."

[3]) Ianchovichina, Elena, and Youssouf Kiendrebeogo. "Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys." Analysis of Attitudes Based on Value Surveys (June 1, 2016). World Bank Policy Research Working Paper 7691 (2016).

[4]) Jenkins, Brian Michael. Building an army of believers: Jihadist radicalization and recruitment. Santa Monica, CA: RAND, 2007.

[5]) Burgoon, Brian. "On welfare and terror: Social welfare policies and political-economic roots of terrorism." Journal of conflict resolution 50.2 (2006): 176-203.

أو في ظروف مهينة أو بسبب غياب العدالة وتكافؤ الفرص والتمييز بين أفراد المجتمع، هذه الظروف القاسية يمكن أن تجعل الناس يرغبون في تغيير الواقع وتحسين ظروفهم ونيل حقوقهم وكرامتهم. وفي هذا السياق يمكن أن تعمل هذه التنظيمات من خلال مؤسساتها الاقتصادية أو من خلال التبرعات الخيرية على توفير ظروف حياتية أفضل لعناصرها، وفرصة للقيام بشيء أكثر أهمية وذات معنى لهم في الدنيا والآخرة[6].

المطلب الثاني: الصـراعـات وعـدم الاستقرار

تعمل الصراعات والحروب وعدم الاستقرار بدون أدنى شك على إضعاف وتقليص سلطة الدولة ونفوذها ما يفتح المجال بشكل واسع أمام التنظيمات الإرهابية لتملئ هذا الفراغ، من خلال التغلغل داخل الدولة بشكل أيسر وأكثر صلابة والتوسع وممارسة نشاطاتها دون عوائق.

وفي هذا السياق يمكن تناول النموذج الباكستاني وما تشهده من انتشار الجماعات المتشددة في داخل البلاد وخارجها بشكل خاص في أفغانستان المجاورة لها وما تعانيه من عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث أثرت الأنشطة الإرهابية سلباً على النمو الاقتصادي في باكستان. كما يلاحظ وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والهجمات الإرهابية في باكستان، أي أنه عندما يكون الإرهاب منخفضاً يكون النمو الاقتصادي مرتفعاً، وعندما يكون الإرهاب مرتفعاً يكون النمو الاقتصادي منخفضاً. وللتغلب على الإرهاب، تم تخصيص حصة كبيرة من الموارد البشرية والمالية للأغراض الأمنية، ما أجبر الدولة على تقليص الموارد المالية المخصصة للتنمية والقطاعات المهمة الأخرى في الدولة.

منذ أحداث 11 سبتمبر، عانى الاقتصاد الباكستاني من تكلفة مباشرة وغير مباشرة مرتبطة بالأنشطة الإرهابية حيث بلغت حجم الخسائر الاقتصادية خلال هذه المدة والمقدرة بـ18 سنة حوالي 126.79 مليار دولار. علاوة على ذلك، تعطلت أيضًا الأنشطة الاقتصادية والتجارية العادية، مما أدى إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، كما أثر الإرهاب سلبا على التجارة الدولية لباكستان. ونتيجة لذلك، فقدت باكستان حصتها في السوق، وبالتالي تظل غير قادرة على تحقيق معدلات النمو المستهدفة. وإلى جانب الخسائر المالية والاقتصادية، عانت باكستان أيضًا من خسائر بشرية كبيرة، فعلى مدى السنوات الـ 14 الماضية من 2003 إلى 2016، فقد خلفت الهجمات الإرهابية قتلى يزيد عن 21485 مدني وأكثر من 6660 من القوات العسكرية والأمنية[7].

وفي سياق مشابه، ما عانت منه ليبيا من توغل وسيطرة الجماعات المتطرفة منذ 2011، حيث ساهمت الظروف التي أعقبت الاحتجاجات الشعبية على النظام السابق في فبراير 2011، وما ترتب عنه من نزاع مسلح أدى إلى انتشار السلاح في كل أرجاء البلاد ومعه المجموعات المسلحة التي تخفت من وراءها بعض التنظيمات المتطرفة. حيث بدأ انتشار هذه الجماعات المتطرفة في المناطق الشرقية ثم أخذت في التوسع بالتزامن مع الأحداث الإقليمية وبشكل خاص سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء واسعة من العراق وسوريا. ومع تصاعد نفوذ هذا التنظيم إقليمياً عمل من خلال موالين له على تنظيم الجماعات المتجانسة معه فكرياً وترتيب صفوفها في ليبيا. استغلت هذه الجماعات حالة الاقتتال والحروب الداخلية بين الليبيين، حيث عملت على تأسيس بنى تحيته لها مع يُسر توفر الموارد المالية والبشرية والعسكرية.

نتيجة للانقسام السياسي في سنة 2014، بدأت هذه التنظيمات وبشكل خاص تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في استهداف المؤسسات الأمنية والعسكرية في شرق البلاد وغربها ونجحت في السيطرة على منطقة سرت وجعلها كقاعدة رئيسية له، إضافة إلى ذلك كان له تواجد واضح في بنغازي ودرنة وصبراتة وبعض مناطق الجنوب والصحراء، وفي عدة مناطق أخرى كان يتحرك فيها بحرية تامة. ومع تزايد خطر وتأثير هذا التنظيم عملت الأطراف العسكرية الفاعلة غرب البلاد وشرقها على محاربته والقضاء عليه. فعلى سبيل المثال، بعد أن تفاقم نشاط تنظيم الدولة الإسلامية وبالتزامن مع إدراك القوى العسكرية الفاعلة على الأرض، لخطورة وممارسات هذا التنظيم التي استهدفت مؤسسات الدولة في طرابلس ومصراتة، تم إطلاق عملية عسكرية كبيرة في إبريل 2016، تهدف إلى القضاء على هذا التنظيم في مدينة سرت. وبعد مضي أكثر من ثمانية أشهر نجحت العملية

[6]) Sieckelinck, Stijn, et al. "Transitional journeys into and out of extremism. A biographical approach." Studies in Conflict & Terrorism 42.7 (2019): 662-682.

[7]) Zakaria, Muhammad, Wen Jun, and Haseeb Ahmed. "Effect of terrorism on economic growth in Pakistan: an empirical analysis." Economic research-Ekonomska istraživanja 32.1 (2019): 1794-1812.

في القضاء على التنظيم وكلف ذلك قرابة 800 شهيد وآلاف الجرحى والمصابين وتكلفة اقتصادية تقدر بملايين الدنانير.

وفي ذات السياق، عملت القوى العسكرية في المنطقة الشرقية على تنظيم صفوفها وإطلاق عملية عسكرية واسعة استهدفت القضاء الجماعات الإرهابية بكافة أفكارها في بنغازي ودرنة، ونجحت في القضاء عليه بعد عدة سنوات بين أعوام 2014-2018، حيث خلفت هذه الحروب خسائر بشرية جسيمة، قدرت بالألاف بين قتلى وجرحي ومفقودين، وخسائر اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تقدر بمئات الملايين من الدنانير. فبعد أن أدرك الجميع خطورة هذه التنظيمات والأفكار المتشددة، توحدت الجهود وبدأ الكل في العمل على اجتثاث هذه التنظيمات في كل مناطق ليبيا، وبالفعل بدأت ثمار هذه الجهود في الظهور مع القضاء على القواعد المسلحة التي تتحصن بها التنظيمات وتفكيك الخلايا التابعة له، وانتهى بهم المطاف بين قتيل ومقبوض وملاحق يتم مطاردته في الفيافي والصحراء. أن المواجهة المستمرة والمتواصلة مع هذه الجماعات المتطرفة في ليبيا مع تنوع أفكارها، كلف الدولة خسائر بشرية واقتصادية كبيرة تقدر بمليارات الدنانير تتمثل في خسائر مباشرة نتيجة للحروب والدمار وغير مباشرة تتمثل في تعطيل عجلة الإنتاج ومشاريع التنمية. حيث قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخسائر التي تعرضت لها ليبيا نتيجة الإرهاب من سنة 2007 إلى سنة 2016 قرابة 6 مليارات دولار[8]. في حقيقة الأمر هذه الإحصائية يمكن تحديدها بين سنوات 2011 – 2016 أي في غضون خمس سنوات، لأنه قبل تاريخ 2011، لا يكاد يذكر أي نشاط أو دور للجماعات المتطرفة في ليبيا.

وقياساً على تلك التقديرات، فإن الخسائر التي تسببت فيها الجماعات المتطرفة بين أعوام 2011 – 2020 وهي السنوات الأكثر نشاطاً وفاعلية وتأثير، يمكن تقديرها بضعف الرقم المقدر من تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن ملاحظة تراجع معدلات إنتاج النفط في الجدول التالي الذي يوضح معدلات الإنتاج السنوي للنفط الليبي بين أعوام 2010 – 2022 [9]:

جدول رقم 1 يوضح معدلات إنتاج خام البترول الليبي منذ سنة 2010 إلى 2022

السنة	الكمية (بالبرميل)
2010	1,799
2011	516
2012	1,539
2013	1,084
2014	518
2015	437
2016	412
2017	929
2018	1,165
2019	1,228
2020	425
2021	1,269

من خلال تتبع هذا الجدول نلاحظ أن الإنتاج أخذ في التراجع سنة 2013 ووصل إلى مليون برميل يومياً تقريباً في حين أنه في سنة 2012 كان مليون ونصف المليون برميل يومياً تقريباً، ثم انحدر الإنتاج بشكل حاد مع توسع نشاط المجموعات الإرهابية والجماعات الموالية لها حيث تم استهداف الحقول النفطية وتخريبها، فضلاً عن إغلاق الموانئ النفطية بواسطة مجموعة موالية للتنظيمات المتطرفة حيث بلغ الإنتاج في سنة 2014 إلى نصف مليون برميل يومياً ثم أزداد تراجعاً وكان العامين 2015 و2016 هما أقل الأعوام إنتاجاً فلم يزيد الإنتاج عن 440 ألف برميل يومياً مع تراجع سعر البرميل أيضاً من 90 دولار إلى 30 دولار تقريباً. ثم اتجه الإنتاج إلى الزيادة التدريجية في الأعوام التالية 2017،2018،2019، لتسجل 700 ألف برميل ثم مليون برميل لكل سنة على التوالي.

هذا التراجع في الإنتاج بالتوازي مع انخفاض سعر البرميل انعكس سلباً

[8]) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قياس الأثر الاقتصادي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في أفريقيا، 2019، ص12.

[9]) عبد العظيم الأزرق، تحليل وسائل ونتائج التدخل الخارجي في ليبيا 2011، رسالة دكتوراة منشورة في جامعة يني يوزيل اسطنبول، 2022، ص 194.

على الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض الواردات المالية، فقد أدى نقص الواردات المالية من العملات الأجنبية إلى تقييدها وحصرها من جانب المصرف المركزي، ما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار الليبي إلى مستويات قياسية وغير مسبوقة، هذا الانخفاض أنتج معه عدة مشكلات من بينها عجز كبير في الموازنة العامة وانخفاض مستوى الدخل للأفراد وشح السيولة المالية. من خلال هذه المعطيات نرى أن العلاقة بين الإرهاب والتنمية هي علاقة عكسية، فكلما تنامى وتوسع الإرهاب تراجع النمو الاقتصادي وكلما انحسر الإرهاب ازداد النمو الاقتصادي. ويُلاحظ انه منذ انتهاء حرب طرابلس 2020، تراجع بشكل كبير نفوذ وتأثير التنظيمات الإرهابية والمجموعات الموالية لها في البلاد. هذا التراجع والانحسار الكبير أدى إلى تحسن الاقتصاد وإطلاق العديد من المشاريع التنموية التي كان يصعب تنفيذها بسبب القلاقل الأمنية الناتجة عن الحروب وعدم الاستقرار.

المبحث الثاني: أهمية البعد الاقتصادي في مكافحة الإرهاب

مثلما أشرنا آنفاً، إن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تقتصر على الجوانب الاستخباراتية والأمنية وحدها، بل يتطلب كذلك العمل على سد كل الثغرات التي تستغلها التنظيمات المتطرفة للتغلغل والتوسع في المناطق التي تبدو إنها حاضنة لها، وهذه الثغرات تتمثل في تحسين حياة المواطنين من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية وتكافؤ الفرص والقضاء على البطالة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وتطوير البنى التحتية، أي بما يعني صياغة سياسة عامة شاملة تتضمن وضع الخطط والبرامج التنموية لإحداث تطور في حياة الأفراد وبشكل خاص الشريحة الأكثر عرضة للانخراط في هذه الجماعات وهي شريحة الشباب والتي تمثل العمود الفقري لهذا التنظيمات.

لاشك أن الأوضاع الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد وسلوكياتهم النفسية سوا بالسلب أو بالإيجاب، ومن هذا المنطلق فإن الاهتمام بتطوير الاقتصاد الوطني وتنوع مصادره سيعزز من قدرة الدولة على إطلاق المشاريع التنموية والخدمية التي تستهدف زيادة دخل الفرد وتحسين وضعه وتوفير الخدمات والرعاية الصحية والتعليم الجيد، كل هذه العناصر ستعمل على خلق مزاج وسلوك نفسي يقبل بموجبه الفرد طاعة الحكومة والخضوع لقوانينها وإجراءاتها ونبذ كل ما يهدد الدولة والنظام بما فيها التنظيمات المتطرفة المحظورة في كل دول العالم تقريباً.

وفي هذا الشأن، لم تغفل الأمم المتحدة دور التنمية المستدامة في مكافحة الإرهاب حيث أوصت في قرارتها بضرورة الاهتمام بالتنمية المستدامة كوسيلة لمواجهة التطرف العنيف حيث أوصت في قرارها الصادر عن الجمعية العامة رقم 288/60 بشأن التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، حيث أكدت على تصميمها على كفالة تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، بشكل كامل وفي الوقت المناسب. تؤكد من جديد التزامها بالقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل وتحقيق التنمية المستدامة والرفاه العالمي للجميع، والسعي إلى تحقيق وتعزيز خطط التنمية والإدماج الاجتماعي على جميع الصعد بوصفها أهدافا قائمة بحد ذاتها، انطلاقا من إدراك أن إحراز نجاح في هذا المجال لاسيما فيما يتعلق ببطالة الشباب، أمر يمكن أن يحد من التهميش وما يستتبعه من شعور بالغبن يغذي التطرف ويُسهم في تجنيد المزيد من الشباب لصالح الإرهابيين[10].

وفي ذات السياق، يمكن استحضار النموذج السعودي الذي قطع شوطاً طويلاً في هذا الشأن، حيث عملت السعودية بالتوازي مع هذه المتلازمة (مكافحة الإرهاب ومكافحة الفقر) التي لا يمكن لها أن تنفصل أحدها عن الأخرى، فقد صاغت عدة برامج لمكافحة انتشار الأفكار والمعتقدات المتطرفة في المجتمع السعودي. واتخذت المملكة عددا من التدابير والإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب على جميع المستويات والأصعدة المحلية والإقليمية وبشتى الوسائل، حيث تم إطلاق العديد من المشاريع التنموية الكبرى في كل المجالات تستهدف تطوير مؤسسات الدولة التعليمية والصحية والخدمية وكذلك توفير فرص العمل للشباب وتحسين أوضاع الناس وتحقيق مناخ إيجابي يعزز من حالة السلم والأمن والاستقرار

[10]) الأمم المتحدة قرار بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب 288/60 بتاريخ 8 سبتمبر 2006. https://daccess-ods.un.org/tmp/9243689.77546692.html

التي تعيشه الدولة.

وعلى الصعيد الدولي عملت السعودية على تأسيس المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) والمتخصص في مكافحة الإرهاب من خلال حزمة من البرامج التي تعمل مع بعضها البعض، كما تم إطلاق برنامج وقاية، وهو المتمثل في تشكيل لجنة حقوق الإنسان، وهي لجنة وُجدت للانضمام إلى جهات أخرى في الدولة كديوان المظالم، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وكلها تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة وحفظ الحقوق ورفع الظلم عن المواطن والمقيم[11] .

كما حرصت المملكة السعودية على توفير فرص العمل للشاب السعودي بتأهيله من خلال الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة، ويأتي ذلك من خلال دعم الحكومة لصناديق التنمية، وإنشاء مشاريع الإسكان، والعمل على إنشاء المركبات الرياضية المتكاملة حيث باشرت في إنشاء (11 مدينة رياضية) أسوة بالجوهرة المشعة في جدة، ضمن مشاريع التنمية المستدامة في الدولة وتُعتبر في نفس الوقت أدوات رئيسية ضمن برنامج الوقاية. وبالمقابل لم تغفل الدولة السعودية على الصعيدين الأمني والقانوني، حيث تم اعتماد العقوبة المغلظة والمشددة في مكافحة الإرهاب، كما جاء في النصوص القرآنية الآية 33 من سورة المادة حيث قال تعالى (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ) كما تم إنشاء أجهزة متخصصة في مكافحة الإرهاب، لمتابعة أصحاب الفكر الشاذ والمتطرف، وتنفيذ ضربات استباقية لتحييدهم، مع إبقاء باب العفو المشروط مؤارباً كخط رجعة للذين يرغبون في تسليم أنفسهم طواعية[12]. هذه الخطط والإجراءات خفضت بشكل كبير من التهديدات الأمنية التي كانت التنظيمات المتطرفة تقوم بها بالحين والآخر.

رغم هذه النجاحات التي ساهمت في انحسار الفكر المتطرف وابتعاد شريحة الشباب عن هذه الدعوات المتطرفة، إلا أن ما يجري الآن من مبالغة في حالة الانفتاح المجتمعي عن العالم، فقد تؤدي هذه السياسات الجديدة التي تمس قيم ومبادئ المجتمع السعودي الذي يتسم بالمحافظة والتدين إلى عودة التطرف من جديد من شريحة ترى أن هذا الانفتاح ما هو إلا تفسخ وانحلال وبالتالي يجب التصدي له ومواجهته وحينها ستصطدم هذه الفئة مع يروج ويدعوا لهذه المظاهر. هذا التيار المناهض لحالة الانفتاح سيتم تغذيته بشكل كبير من التيارات المتطرفة التي ستجد المبررات والحجج التي تؤيد أفكارهم. أن التحول من اقصى اليمين إلى أقصى اليسار هو بحد ذاته تطرف ويمس مبادئ وقيم المجتمع، هذا المجتمع الذي ستعلو فيه أصوات ترفض هذا الانفتاح وتتصدى له بكل السبل بما فيه العنف. فهنا على الدولة تتجنب أن يقع الناس بين طريقين إما التزمت أو التفسخ، فكليهما لن يسهما بالاستقرار وسيعملان على إحداث القلاقل والفوضى داخل الدولة.

وفي جانب مشابه في ليبيا، نجد انه بعد حرب طرابلس 2019-2020، وحينما أدرك الجميع أن الخيارات العسكرية غير مجدية للوصول للسلطة وان استمرار تواجد المليشيات المسلحة وفوضى انتشارها وممارستها الإجرامية ستُفضي في نهاية الأمر إلى حروب وعدم استقرار وتوفير بيئة خصبة للتنظيمات الإرهابية، فقد بدأت الأطراف الفاعلة على الأرض بمحاولة تنظيم صفوفها وتكوين مؤسسات عسكرية وأمنية منظمة ومنضبطة ومدربة تعمل على القضاء على العصابات الإجرامية وإزاحة المليشيات المسلحة المثيرة للفوضى وبشكل خاص في طرابلس والتي ينعكس امنها واستقراها بشكل كبير على كافة أرجاء البلاد. كما لا يمكن إغفال الدور الكبير التي قامت السلطات الحاكمة بعد انتهاء حرب طرابلس يونيو 2020، حيث عملت على إطلاق العديد من المشاريع الاقتصادية والتنموية المتوقفة منذ فبراير 2011، فقد ساهمت هذه السياسات على خلق بيئة إيجابية ترفض العودة إلى الاقتتال المسلح، وتساعد على توفير الأمن الذي مكّن الشركات الأجنبية من العودة إلى البلاد لاستكمال أو تنفيذ المشاريع الكبرى.

هذا التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والشعور الإيجابي عند المواطنين ساهم في تغيير السلوك السياسي للقوى الحاكمة من سلوك قائم على تنافس سلطوي بأدوات عسكرية إلى تنافسي تنموي لتحسين الخدمات. فقد توجهت الأطراف في الغرب والشرق إلى التنافس في الإعمار والتنمية وتحسين الخدمات وتطوير البنى التحتية، صحيح أنها لا تحقق كل

[11]) إبراهيم بن سعد آل مرعي، إستراتيجية المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، جريدة الرياض، العدد 16933، 3 نوفمبر 2014..

[12]) المرجع السابق نفسه.

الطموحات إلا أن تأثيرها ملحوظ وبشكل تدريجي ومع مرور الوقت يمكن أن يكون كبير وينهي فصلاً من فصول الألم والمعاناة والحزن التي عاشها الشعب الليبي طوال السنوات الماضية.

هذا التحسن في الأوضاع الاقتصادية والأمنية أدى بشكل ملحوظ إلى الحد من قدرة الجماعات الإرهابية وتراجع نفوذها ودورها وأصبح وجودها في صورة عصابات تتحرك في دروب الصحراء وذات تأثير محدود جداً.

رغم هذا التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية والتنموية إلا انه لايزال الفساد وسوء الإدارة وإهدار الأموال تشكل مخاطر كبيرة على الموارد المالية في الدولة، وفي هذا الشأن يمكن الإشارة إلى تقرير مصرف ليبيا المركزي[13] الصادر في السادس من نوفمبر 2023، والذي يتضمن بيانات الإنفاق والإيراد للفترة من 2023.1.1 إلى 2023.10.31؛ حيث يُظهر هذا التقرير خطورة المضي قدماً بالسياسات المالية الحالية التي تمارسها السلطات الحاكمة، حيث يكشف هذا التقرير حالة العجز المالي الكبير الذي تواجهها الدولة من خلال ملاحظة إيرادات وإنفاق النقد الأجنبي، حيث أشار هذا التقرير في إحدى نقاطه إلى انه "لقد بلغت إيرادات النقد الأجنبي الموردة إلى مصرف ليبيا المركزي خلال هذه الفترة وهي 19.7 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي الاستخدامات والالتزامات القائمة بالنقد الأجنبي حتى نهاية أكتوبر 2023 مبلغ 30.6 مليار دولار".

من خلال قراءة وتحليل هذا التقرير يُلاحظ خطورة حالة العجز في توفير النقد الأجنبي والذي يقدر بقرابة 10.9 مليار دولار أي ما يشكل عجز بقرابة 50% من إجمالي الإيرادات الأجنبية، وهذا ما يستلزم توفير تلك المبالغ من الاحتياطات النقدية الأجنبية لسد العجز القائم على طلب العملة الأجنبية. هذا الاستنزاف يهدد بانهيار سعر صرف الدينار وانخفاض القوة الشرائية له وبالتالي انخفاض دخل الأفراد. وهنا يستوجب على الجهات ذات العلاقة صياغة سياسات اقتصادية ومالية ونقدية توقف هذا النزيف وتجنب الوقوع في المزيد من الأزمات الاقتصادية.

تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الاستثمار في العديد من سياسات الرعاية الاجتماعية، وخاصة الإنفاق على مجالات التعليم والصحة والإسكان، له آثار إيجابية على النمو والحد من الفقر، وتُظهر الكثير من الأدلة الكمية أيضًا أن السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص الرفع من جودة التعليم وكذا الرعاية الصحية وزيادة نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين جودة الخدمات والبنى التحتية، كل هذه السياسات ستعمل بالتأكيد على تخفيض مستويات الفقر بحيث تُسهم بالحد من فاعلية ونشاط التنظيمات المتطرفة.

يمكن القول إن السياسات التنموية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر سخاء لابد لها أن تعمل على الحد من العوز الذي يعيشه بعض الأفراد ويغنيهم عن الخدمات البديلة المتمثلة في اعتماد شريحة منهم على عطاء ومساعدات التنظيمات المتطرفة وبالتالي تجفيف أحد الروافد التي تعتمد عليها الجماعات المتطرفة في تجنيد وانضمام الأفراد لها[14] .ولتجنب نجاح هذه التنظيمات في تغلغلها وتوسعها في المجتمع من خلال هذه النافذة، فإن تحسين الظروف الحياتية للناس وذلك بتوفير فرص العمل اللائقة وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ورفع دخول الناس وتوفير البيئة المناسبة من مسكن وخدمات تعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية، كل هذه الظروف تقلص بشكل كبير فرص نجاح التنظيمات في تجنيد الشباب بشكل خاص.

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الظروف الاقتصادية مثل الفقر وعدم المساواة والإقصاء تمثل روافد مهمة تعتمد عليها الجماعات المتطرفة في توسيع نشاطاتها وتقوية نفوذها وفاعليتها من خلال توظيف مشاعر الظلم والحرمان والبؤس التي يعيشها الناس وبشكل خاص الشريحة الأهم وهي الشباب والتي تمثل العمود الفقري التي ترتكز عليه هذه التنظيمات. هذه المشاعر من المحتمل أن تتحول إلى توتر واضطرابات مع السلطة الحاكمة وتصاعدها مع احتمالية أن تصبح أفعال وسلوكيات عنيفة تتوافق مع أهداف وغايات الجماعات الإرهابية تحت مظلة دينية تبرر كافة درجات

[13]) مصرف ليبيا المركزي، بيانات الإنفاق والإيراد للفترة بين 1.1.2023 إلى 31.10.2023، الاصدر في 6 نوفمبر 2023.

[14]) Barro, Robert J. "Inequality and Growth in a Panel of Countries." Journal of economic growth 5 (2000): 5-32.

العنف[15]. أن تحسين الأوضاع الاقتصادية والتنمية المستدامة يراها الكثيرون على أنه جزء مهم في مواجهة الإرهاب ويمثل خطوة استباقية تستوجب على الدولة الاهتمام بها حتى لا يجد الإرهاب سبيل للنفاذ إليه داخل المجتمع.

ان البعد الاقتصادي ودوره في تعزيز الأمن القومي يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في جانب مكافحة الإرهاب من حيث أهميته التي ظهرت في محاور الدراسة، حيث أظهرت الدراسة أن الأوضاع الاقتصادية تلعب دوراً مهماً من حيث السلب او الايجاب، فهو يعتبر أحد روافد الإرهاب إذا ما غابت التنمية المستدامة وعناصرها المصاحبة من تحسن المستوى المعيشي والخدمي، ومن ناحية أخرى يلعب البعد الاقتصادي دوراً مهماً وأداة تعمل كجدار يتصدى لخطر الجماعات الإرهابية ويحمي الأمن القومي ويحقق والاستقرار والرخاء والازدهار.

وفي هذا السياق يوضح بارفين في دراسته بأن الاقتصاديون وجدو أن الصراعات السياسية العنيفة لها جذور اقتصادية، وأن أهمية المتغيرات الاقتصادية باعتبارها "المتغيرات التفسيرية الرئيسية للعنف السياسي"، حيث تشير نتائج دراسته أن عدم المساواة في الدخل، والناتج القومي الإجمالي، ومعدل نمو الاقتصاد يمكن أن يفسر النسب الكبيرة في مستوى الاضطرابات السياسية في 26 دولة رغم الاختلاف فيما بين هذه الدول من حيث الدين والثقافة. أي إنه كل ما زاد معدلات نسب الفقر ومظاهر التخلف في البلد زادت احتمالية انخراط الأفراد في أعمال العنف ضد الدولة، بصرف النظر عن نوع وشكل هذا الإرهاب، ولا شك بأنه سيكون بشكل أكثر ترسيخاً وتوسعاً عندما يكون تحت مظلة التنظيمات الإرهابية الدينية التي ينخرط فيها الأفراد إما بسبب عقيدي ديني أو بسبب اقتصادي يسعى الفرد لتحقيق نوع من الاكتفاء من حاجياته والتي تحققها هذه الجماعات أو ربما يكون الحافز والدافع كليهما معاً[16].

على ما يبدو أن الفقر ليس العامل الرئيسي لتنامي وانتشار الفكر المتطرف، حيث يلاحظ أن أغلب القيادات الفاعلة وعلماء هذا الفكر، هم من أبناء الطبقة الوسطى ذات التعليم الجيد والدخل المرتفع والبعض منهم ينتمون لأسر ثرية، رغم هذا الطرح الذي يدحض هذه الدراسة إلا أن أغلب أدوات هذه الجماعات المتمثلة في المقاتلين والانتحاريين هم من أبناء الطبقة الفقيرة ومن مجتمعات تعاني التخلف والفقر؛ وهؤلاء هم من تعتمد عليهم الجماعات المتطرفة في تنفيذ أهدافها وبث الفزع والرعب داخل المجتمع، ومن دون هؤلاء ستعاني هذه الجماعات من عجز في التجنيد والتنفيذ.

أن تجاهل خطورة تغلغل التنظيمات المتطرفة في ليبيا سيؤدي إلى تكاليف ضخمة للتخلص منها، ولذا فإن مواجهتها لا تقتصر في الجوانب العسكرية والاستخباراتية والأمنية وحدها، بل تتعدها إلى كل مناحي الحياة، منها تعزيز الحقوق والحريات والمشاركة السياسية وفرص العمل وزيادة دخل الأفراد وتوفير الخدمات والبنى التحتية التي تتضمن تطوير المؤسسات الرياضية والترفيهية وتوسيع انتشارها في كافة أرجاء البلاد، والتي ستساهم بلا شك في الحد من تنامي وتوسع هذا الفكر وتقليصه مع الحدود التي لا يمكن له التأثير في امن واستقرار الدولة ولا يشكل اي تهديد للأمن القومي.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم بن سعد آل مرعي، إستراتيجية المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، جريدة الرياض، العدد 16933، 3 نوفمبر 2014.

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قياس الأثر الاقتصادي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في أفريقيا، 2019.

عاصم الدفراوي، الاستبداد والتطرف نحو التطرف العنيف، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، استطلاع 08، 34-39.

مصرف ليبيا المركزي، بيانات الإنفاق والإيراد للفترة بين 1.1.2023 إلى 31.10.2023، الاصدر في 6 نوفمبر 2023. https://cbl.gov.ly/

[15]) Chen, Daniel. "Economic distress and religious intensity: Evidence from Islamic resurgence during the Indonesian financial crisis." American Economic Review (2003).

[16]) Parvin, Manoucher. "Economic determinants of political unrest: An econometric approach." Journal of Conflict Resolution 17.2 (1973): 271-296.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Barro, Robert J. "Inequality and Growth in a Panel of Countries." Journal of economic growth 5 (2000).

El Difraoui, Asiem. "Prevention of Extremism through International Cultural Relations: From Art Therapy to Cultural Hub."

Burgoon, Brian. "On welfare and terror: Social welfare policies and political-economic roots of terrorism." Journal of conflict resolution 50.2 (2006): 176-203.

Chen, Daniel. "Economic distress and religious intensity: Evidence from Islamic resurgence during the Indonesian financial crisis." American Economic Review (2003).

Ianchovichina, Elena, and Youssouf Kiendrebeogo. "Who Supports Violent Extremism in Developing Countries? Analysis of Attitudes Based on Value Surveys." Analysis of Attitudes Based on Value Surveys (June 1, 2016). World Bank Policy Research Working Paper 7691 (2016).

Jenkins, Brian Michael. Building an army of believers: Jihadist radicalization and recruitment. Santa Monica, CA: RAND, 2007.

Parvin, Manoucher. "Economic determinants of political unrest: An econometric approach." Journal of Conflict Resolution 17.2 (1973): 271-296.

Sieckelinck, Stijn, et al. "Transitional journeys into and out of extremism. A biographical approach." Studies in Conflict & Terrorism 42.7 (2019): 662-682.

Zakaria, Muhammad, Wen Jun, and Haseeb Ahmed. "Effect of terrorism on economic growth in Pakistan: an empirical analysis." Economic research-Ekonomska istraživanja 32.1 (2019): 1794-1812.